مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد: 10 العدد: 03 السنة 2021 ص1021-1048

تاريخ الإرسال: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/05/21

واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي

The reality and opportunities of economic integration between the Arab Maghreb Union countries

زايد محمد*[1]

[1]المركز الجامعي البيض، (الجزائر)، m.zaid@cu-elbayadh.dz

الملخص:

يهدف اتحاد المغرب العربي إلى حماية المصالح الاقتصادية للمنطقة، وتعزيز وترقية التعاون الاقتصادي والسياسي، وزيادة التبادلات التجارية المتبادلة كمتطلبات للتكامل وإنشاء سوق مشتركة في شمال إفريقيا. فهناك جملة من العوامل والأسباب الداعية إلى تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية كضرورة للبقاء، ويبقى التكامل الاقتصادي بين هذه الدول أحد العوامل الرئيسية في تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي.

المقال يحلل ويقيم عدم اكتمال عملية التعاون المغاربي، ذلك أن وحدة المصير التي تربط بلدان المغرب العربي لا يمكنها بعد أن تترجم في الواقع على المستويين السياسي والاقتصادي بسبب العوائق المتعددة والمتنوعة ذات الطابع التقني أو السياسي والتي تعيق التقدم نحو التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: التعاون الاقتصادي الإقليمي، التكتلات الإقليمية، اتحاد المغرب العربي، تحديات اقتصادية، التكامل الاقتصادي.

* المؤلف المرسل

Abstract:

The Arab Maghreb Union aims to safeguard the region's economic interests, foster and promote economic and political cooperation, and intensify mutual commercial exchanges as a precursor for integration and the creation of a North African Common Market. the dynamic economic integration in the world, the Maghreb Arab countries seeking to integrate more into the global economy. There are many factors and reasons to reactivate integration between the Maghreb countries and keep up with the era of regional blocs, and remain Economic Integration an important factor in activating the Maghreb Union institutions.

The article analyzes and evaluates, the failure of cooperation among members of a community of destiny unable to define itself in either economic or political terms and confronted by various technical barriers which impede progress to Economic Integration in the Maghreb Arab countries.

Keywords: Regional Economic cooperation; Regional blocs; Arab Maghreb Union; the global economic challenges; economic integration.

مقدمة:

تعتبر التكتلات الإقليمية نمط من أنماط العلاقات الدولية في عصرنا الحالي، حيث نجد في كل قارة مجموعة من الدول المتجانسة وذات مصالح وتاريخ مشتركة التي أنشئت تكتل إقليمي يحمي مصالحها ويطور مواردها وقدراتها الاقتصادية، فالاتحاد بين الدول يعمل على تحيق مجموعة من الطموحات في شتى المجالات ويساعد الدول من مواجهة أي خطر من الإخطار في المستقبل، كما أن عزم دول المغرب العربي على إنشاء تكامل اقتصادي وسياسي فعال يضمن ويحقق طموحات شعوب هذه المنطقة التي تمتد من أقصى الحدود الليبية الشرقية إلى غاية المحيط، ضرورة لا شك وإنه من المعلوم أن هناك محاولة لانجاز اتحاد مغاربي قامت به حكومات الدول المغاربية أواخر الثمانينات ليكون كمنصة انطلاق نحو اتحاد حقيقي يكون أساسه الشعوب العربية ذات التاريخ المشترك والغاية، لقد كانت فكرة إنشاء "اتحاد المغرب العربي" واعدة

بمستقبل مشرق لهذه المنطقة تنسي الشعوب سنوات من النكسات التي عاشتها الدول العربية بصفة عامة ودول المنطقة خاصة بعد تعرضهم لاستعمار شتت أواصر الأخوة بينهم برسم الحدود وزرع الخلافات، اتحاد تذوب فيه الخلافات والمشاكل العالقة لصالح التعاون والتكامل اقتصادي وتحالف سياسي يعزز الانسجام الشعبي والثقافي والتاريخ المشترك لشعوب المنطقة.

حيث يمثل اتحاد المغرب العربي مجموعة اقتصادية وسياسية، خاصة الدول المغاربية المتوسطية(تونس الجزائر، المغرب، ليبيا)، وهو تكتل يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة بين دوله وإقامة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي نظراً للمقومات التي تمتلكها كل دولة على حدى، فقد تأسس اتحاد المغرب العربي سنة 1989 كمحـــاولة لإنشـــاء تنظيم إقليمي يعضد المصالح المشتركة للدول الأعضاء وينظم علاقاتها الخارجية في إطار جماعي تعاوني.

تكمن أهمية موضوع الدراسة هو معرفة تجربة دول الاتحاد المغاربي في ترقية مستوى وحجم التعاون الاقتصادي وخاصة المتوسطية منها، فهذه التجربة العميقة منبعثة من نضال دول الاتحاد منذ التأسيس إلى يومنا هذا، والتطرق لمجموعة الجهود المبذولة مثل الاتفاقات والمؤتمرات من بلدان المغرب العربي وتقيمها، ومعرفة أسباب التي تقف أمام نجاح تكامل اقتصادي حقيقي، في ظل بيئة دولية تشهد ظهور قوى ذات طابع اقتصادي في شكل تكتلات ذات أهداف سياسية أو اقتصادية، واعتمدنا في بحثنا على المنهجين الوصفي والتحليل من خلال وصف حالة وظروف متطلبات التكامل الاقتصادي وتحليل بعض النصوص القانونية.

فمن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الأساسية التي سوف نعالجها في هذا المقال هي: ما هي الإمكانيات والآليات القانونية الكفيلة بإنشاء تكامل اقتصادي بين

دول المغرب العربي؟. لمعالجة الموضوع بشكل جدي نقترح بعض التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

– ما هي مقومات وأهداف اتحاد المغرب العربي ؟

– ما هي العقبات التي تقف أمام تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول المغاربية ؟

– ما هي أهم الوسائل والآليات التي تؤدي إلى تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية ؟

2. تكوين إتحاد المغرب العربي:

اتحاد المغرب العربي مر من حيث نشأته بعدة مراحل، كما له أهداف حسب اتفاقية التأسيس ويرتكز على مقومات متنوعة تسمح بقيام إتحاد مغاربي إقليمي كقوة إقتصادية.

1.2 نشأة وإمكانيات الإتحاد المغرب العربي:

لقد مر الاتحاد بعدة مراحل تاريخية للوصول إلى الأهداف المنشودة وفقا لعدة لقاءات ومؤتمرات، كما أنه يتمتع بعدة مقومات وإمكانيات تجعله ككتلة اقتصادية إقليمية، سنتطرق لها في النقاط التالية:

1.1.2.تأسيس الاتحاد المغرب العربي:

لقد ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28–1958/4/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس

عام 1974, ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر, ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس1 وموريتانيا عام 1983.

أن القمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربة في الجزائر بتاريخ 10 جوان 1988م بمشاركة الحسن الثاني ملك المغرب اعتبرت إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة والمغربية الجزائرية خاصة، والتي تم خلالها إصدار بيان زرالدة الذي عبر عن رغبة القادة المغاربة في إقامة اتحاد مغاربي يمهد لتحقيق نوع من التكامل الإقتصادي بين دوله، وكان ذلك بداية بالعمل على تشكيل لجنة مختصة تبحث في سبل وكيفيات تحقيق ذلك وهو ما تم التأكيد عليه خلال اجتماع القادة المغاربة بمراكش بتاريخ 17 فيفري 1989م حيث تم الإعلان الرسمي عن ميلاد اتحاد المغرب العربي2، لقد تم أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا و صادقت الجزائر على الاتفاقية المنشئة لإتحاد [3].

والغاية من تأسيس الاتحاد المغاربي نصت عليها المادة 02 من معاهدة المنشئة لاتحاد المغاربي وهي:

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.[4]

لقد أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

– في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

– في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

– في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

– في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية, واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.[5]

2.1.2. مقومات الاتحاد المغاربي:

لقد تم إنشاء اتحاد المغرب العربي بين الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا)، في محاولة من جانبهم لتكوين تكتل إقليمي فيما بينها، على غرار دول الخليج، حيث تم إنشاء مجلس التعاون العربي (مصر، العراق، اليمن، الأردن)، بالإضافة إلى ضرورة الاستجابة لضغوطات العولمة، وما يتطلبه ذلك من تكتل، وضمن هذا السياق انطلق بناء الاتحاد المغاربي، بالنظر لوجود عدد من المقومات السياسية والاقتصادية والثقافية.

أ- المقومات السياسية: يعد اتحاد المغرب العربي حلقة في مسلسل التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية. فالإتحاد حاليا يصل عدد الكثافة السكانية فيه حوالي 84 مليون نسمة، وتصل مساحته إلى نحو 6 ملايين

كيلو متر مربع، هذا الفضاء الجيوسياسي سيتعزز سياسي، بانتماء الدول الخمس إلى نفس المجال الحضاري العربي الإسلامي، وتقاسمها لنفس التاريخ المشترك. مما ولد ورسخ فكرة الاتحاد، سواء لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكونها تحتاج فقط إلى من يحسن استخدامها من قيادات المنطقة، ليس بغرض تحقيق الزعامة، وإنما من أجل تحقيق الصالح العام أو مجموعة من المصالح الجماعية، ودون فرض وصاية على دول المنطقة.

وتكتسي هذه البلدان الخمسة مميزات طبيعية متجانسة، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، وتمتلك في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف، وواجهة بحرية مهمة، إذ لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط طوله أكثر من 3000 كلم، وآخر على المحيط الأطلسي يفوق طوله 2000 كلم، كما أنها تمتد على ما يزيد على 4000 كلم من الصحاري، انطلاقا من موريتانيا غرب إلى ليبيا شرقا.

وإجمالا فإنه نظراً لتركيبته الطبيعية والمناخية (من تساقط الأمطار والحرارة) والنباتية ومصادره البحرية، وبخاصة ثرواته المعدنية، من المحروقات السائلة والغازية إلى المعادن الحديدية وغير الحديدية، فإن المغرب العربي يشكل تماثلاً واضحا. فمن المحيط الأطلسي إلى مصر والسودان شرقا، ومن البحر المتوسط حتى تشاد والنيجر ومالي والسنغال جنوبا، يمثل المغرب العربي نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية، ويتمتع بموقع استراتيجي مهم.

كما أن المناخ الدولي والإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة، يدفع نحو المزيد من التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة

حتمية، لمواكبة المتغيرات العالمية. فلقد نصت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على أن الهدف من الاتحاد هو تحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنا نوعيا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي، وهو ما يستدعي تحقيق إنجازات ملموسة تجسد التضامن الفعال بين الأقطار كسبيل لبناء الوحدة الشاملة.

كما نص الميثاق على السعي لتنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها، والدفاع عن حقوقها وصيانة السلام المستند على العدالة والإنصاف، وإقامة سياسة مشتركة في كل الميادين، والعمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها، وإقامة تعاون دبلوماسي.

ب. المقومات الاقتصادية: تتوفر منطقة المغرب العربي على عدد من الثروات الطبيعية التي في حالة استغلالها يمكن أن تلعب دور عملية التنمية الاقتصادية، ولاسيما في مجال التكامل الأفقي في المنطقة. فإلى جانب الثروة المائية والثروة السمكية المهمة توجد موارد طبيعية مهمة ومعادن مثل الحديد، فموريتانيا وحدها تعد أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد، كما يوجد بها العديد من المعادن الأخر كالذهب والنحاس والفوسفات؛ وكذا الاكتشافات الأخيرة والضخمة في مجال الغاز والنفط، حسب آخر الاكتشافات المعنية بالتنقيب على الشواطئ الموريتانية، وتنتج ثلاثة أرباع الإنتاج المغاربي من الحديد.

كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط (الجزائر، ليبيا)، كما تشير الدراسات الجيولوجية الأجنبية إلى احتواء منطقة الصحراء على كميات

كبيرة من النفط، وهذا ما يفسر الصراع والمنافسة القوية بين الدول الأوروبية وأمريكيا التي تملك عقود نفطية مع هذه الدول، ومن جهة أخر تتميز المنطقة بتنوع الموارد الطبيعية من نفط ومعادن، وهو ما من شأنه الإسهام في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع الميادين لتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المشتركة.

ج. المقومات الثقافية: بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي إلا أن اللغة العربية تعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، كما أن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال وليس الانفصال.

يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد، وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون، فالتاريخ المشترك للدول المغاربية يعود إلى العصر القديم، قبل أن يعززه دخول الإسلام الذي ساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة لمدة عدة قرون قبل الاستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك و فرض الحدود بينهم.[6]

إن عند الحديث عن المنطقة المغاربية نجد أنفسنا (من الناحية الحضارية والثقافية) أمام ثلاث مستويات وهي: المستوى المغاربي، ثم العربي والإسلامي وهذه المستويات تتداخل فيما بينها وقادرة على بناء وحدة و تكتل اقتصادي قوي منسجم.

2.2. الجهود المبذولة لإقامة التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:

تشكل الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي سمة هامة من سمات المشهد الاقتصادي المعاصر، مما يجعلها تؤثر في تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار والمستثمرين بين الدول المغاربية. وتمتين العلاقة الاقتصادية المتبادلة. وتتمثل الجهود المبذولة لدول المغاربي فيما يلي:

1.2.2. مراحل بناء اتحاد مغاربي إقتصادياً:

ولتحقيق التكامل بين دول الاتحاد في المجال الاقتصادي تم اعتماد المراحل التالية:

أ- إقامة منطقة للتبادل الحر: وتهدف هذه المرحلة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وذلك عن طريق اتخاذ التدابير القانونية والإدارية والمالية التي تشجع على إقامة مناخ للتكامل المغاربي، وكذلك وضع الاتفاقيات الضرورية لإنشاء هذه المنطقة والتصديق على باقي الاتفاقيات المشتركة، على أن تبدأ هذه المرحلة قبل نهاية سنة 1992.

ب- إقامة اتحاد جمركي: ويتم ذلك قبل نهاية سنة 1995، وتهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة من كل الأطراف، ووضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه باقي الدول، وتوحيد الأنظمة والتشريعات الجمركية، ولقد أقر مجلس الرئاسة في الدورة الثانية (الجزائر، جويلية 1990) مجموعة من المبادئ التي تمهد لقيام وحدة جمركية.

ج- إقامة سوق مشتركة: ويتم ذلك قبل نهاية سنة 2000، وتهدف هذه المرحلة إلى إرساء نظام واحد للأسواق، وإقامة سوق داخلية كبرى واحدة تلغى فيها الرسوم الجمركية والحواجز الأخرى، وتسهيل تنقل الأشخاص وكذا انتقال السلع والخدمات وكذلك رؤوس الأموال.

د- إقامة اتحاد اقتصادي:لم تحدد الإستراتيجية المغاربية أي استحقاق لتحقيق هذا الهدف، لكنها أكدت أن ذلك يتم بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[7]

2.2.2. واقع التكامل الاقتصادي بين الجزائر ودول المغرب العربي:[8]

لقد ارتبطت الجزائر مع دول المغرب العربي الأخرى بعلاقات تاريخية منذ القرن الحادي عشر تحت الدولة المرابطين ثم تحت راية الموحدين، بالإضافة لخضوعهم لنفس الاستعمار ما عدا ليبيا التي كانت تحت سيطرة الاستعمار الايطالي، ورغم ذلك كانت رؤوس الأموال والأشخاص تتنقل بين هذه البلدان في ظل الاستعمار الذي كان يعمل على استنزاف الثروات هذه المنطقة.

فالجزائر منذ البداية حاولت التنسيق جهود سياسة النفط مع ليبيا، بعدا ما كان شائعاً أن ليبيا ترى في الجزائر منافسا خطيراً لها في الأسواق العالمية. وما يلاحظ أن جهود الدول المغاربية كانت منصبة على الوحدة السياسية بعد الاستقلال رغم الاختلاف الأيديولوجي، لكن الوحدة المغاربية تأخرت لعدة عوامل منها الاتجاهات السياسية والفوارق الاقتصادية. فبحكم ما تملكه المنطقة من مواد طاقة (النفط) وموارد طبيعية مثل (الزنك، الرصاص)، قد جاء تقرير للبنك العالمي الذي أوصى بضرورة التعاون الجزائر والمغرب في مجال استخراج الزنك والرصاص، والتنسيق والتعاون بين الجزائر وليبيا في مجال المحروقات (الغاز الطبيعي). كما قدمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا توضيح فيما يخص توطيد والتعاون بلدان المغرب العربي في مجال استخدام الطاقة ومسح الأراضي ومجال الصناعة (إنتاج الحديد والصلب).

أ- الاتفاقيات: من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الاتحاد المتوسطية تم التوصل إلى عقد اتفاقيات في هذا الإطار، نذكر منها:[9]

- اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول وقعت بالجزائر في 07/23/ 1990 و هدفها:

- إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة من الضرائب والجمارك والرسوم.

- وضع لجنة للأمن الغذائي مهمتها تطوير المنتجات الزراعية المعفاة من الضرائب.

– اتفاقيات ثنائية في مجال المناجم والمحروقات حيث لعبت الجزائر دورها هاما في هذا المجال نذكر منها:

- اتفاق التعاون في ميدان البترول بين الجزائر تونس لاستغلال حقول البرمة، وتصمن هذا الاتفاق تكوين لجنة للتعاون الاقتصادي.[10]
- أنبوب الغاز الجزائري الايطالي عبر تونس بطاقة إنتاجية قدرها 12 مليار متر مكعب سنويا.
- اتفاقية بين الجزائر وليبيا وتونس المبرم في 1988/05/22 لإمداد ليبيا ب 3،6 مليار متر مكعب من الغاز وتزويد المناطق التونسية التي يعبرها الأنبوب حسب احتياجاتها.
- لقد نتج اتفاق حكومي بين الجزائر وليبيا خلق لثلاث شركات مختلطة في مجال المحروقات، وهي الشركة الجزائرية الليبية لاستغلال وإنتاج البترول، الشركة الليبية الجيوفيزياء، وشركات الصناعة البتروكيماوية.

– كما عرف إنشاء سنة 1989 لجنة مغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق انسجام في السياسة العامة للاتحاد في قطاع المحروقات.[11]

– عقد اتفاق على شكل بروتوكول متعلق بإنشاء شركة جزائرية مغربية لدراسة أنبوب الغاز الطبيعي المغاربي/ الأوروبي الموقع عليه في 08 مارس 12.1989

ب– المؤتمرات: من أجل التعاون والتكامل الاقتصادي مع دول المغرب العربي المتوسطية قد تم عقد عدة مؤتمرات لوزراء الاقتصاد التي كان للجزائر دور محوري فيها، نذكر منها:

– مؤتمر تونس الذي انعقد بين 29 سبتمبر و01 أكتوبر 1964: لقد بحث وزراء الدول الأربع (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا) في هذا المؤتمر المسائل المتعلقة بإقامة تعاون اقتصادي وحثوا على زيادة التبادل التجاري فيما بينهم وخلق منطقة حرة بين البلدان المغاربية الأربع، وقد انشأ لهذا الغرض اللجنة الاستشارية الدائمة التي كلفت بإعداد دراسات وتقرير على مختلف المشاكل والعقبات ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي، وتضم هذه اللجنة ممثلي الدول الأربع وتتكون من رئيس وثمانية أعضاء ومقرها الدائم تونس وتجتمع بحرية كل 3 أشهر.

– مؤتمر طنجة المنعقد بين 26 و28 نوفمبر 1964: لقد انعقد مؤتمر طنجة بالمغرب برئاسة (جاردنر) سكرتير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وفي هذا المؤتمر بحث الوزراء مشاكل التبادل التجاري وتم الإتفاق على ضرورة إيجاد الظروف والمناخ الملائم والمناسب للتنسيق في مجال الصناعة، وقد تم التوصل إلى قرار يقضي بأن تدخل اللجنة الاقتصادية الإفريقية مع اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب في اقرب وقت ممكن للتأكد من الإمكانيات الصناعية المتوفرة والإنتاج الزراعي، ودراسة إمكانيات ومقومات كل دولة وكلف المؤتمر اللجنة الاستشارية الدائمة لخلق الظروف المناسبة لإيجاد إطار تعاون وتبادل تجاري بين دول المغرب العربي.

– مؤتمر طرابلس المنعقد بين 25 و 27 مايو 1965: انعقد المؤتمر بمدينة طرابلس الليبية ودرس إمكانية تبادل المعارض الدولية بين دول المغرب العربي، وكذلك كلف المؤتمر بدراسة مجال التنسيق فيما يخص تصدير المنتجات الزراعية بين الدول المغاربية.

– مؤتمر الجزائر المنعقد بين 08 و11 فبراير 1966: لقد جاء هذا المؤتمر بقرار تنسيق التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية وتعزيز المؤسسات المغربية، كما كلف المؤتمر اللجنة الاستشارية الدائمة بدارسة تتعلق بـــ :

– دراسة العقبات التي تعترض التبادل التجاري بين الدول الأربع.

– صياغة واقتراح قرارات يعتمدها المؤتمر متعلقة بتنمية التبادل التجاري.

– صياغة دراسات تتعلق بصياغة الصلب والزجاج وقطع الغيار والسيارات والجرارات.

وبذلك تم اعتمد المؤتمر قرارات لجنة السياسة وتنشيطها بين دول المغرب العربي، كما توصلت المؤتمرات السابقة الذكر لدراسة المشاكل والعقبات التي تقف في وجه الوحدة والتكامل الاقتصادي المغاربي، كما توصل هذا التعاون إلى وضع خريطة صناعية لبلدان المغرب العربي في مجال إنتاج الطاقة من منطلق ما تذخر به موارد النفط والغاز الطبيعي التي تمتلكها الجزائر وتستفيد منها دول الجوار (تونس، المغرب)، كما تم تبني مشروع مهم للجزائر متعلق بإنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها على جميع الدول المغرب العربي. فبذلك تعتبر الجزائر مدخل أساسي للوصول التكامل الاقتصادي المغربي والوحدة المغاربية معاً.[13]

3. الإطار القانوني للتكامل الاقتصادي وتقييم وضعية التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية:

يحتاج أي تكتل إقليمي إلى آليات لتفعيل الاتحاد، فالأدوات القانونية المتاحة لذلك تتمثل في الاتفاقيات الدولية المبرمة بين دول المغرب العربي، كما هناك عدة عقبات تقف أمام التكامل الاقتصادي، كما توجد بعض الحلول الممكنة لتفعيل التعاون بين الدول كسبيل للتكامل الاقتصادي المغاربي.

1.3 الأسس القانونية للتكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:

فمنذ ظهور اتحاد المغرب العربي في فيفري 1989 كان هدفه العمل على إرساء قواعد التعاون لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي الجماعي ويتجسد الجانب القانوني من خلال عدة اتفاقيات كما يلي:

1.1.3. الاتفاقيات المتعلقة بالتبادل التجاري المغاربي البيني:

وتتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي:

أ- اتفاقية التجارية والتعريفية بين دول اتحاد المغرب العربي[14]: لقد تم التوقيع على اتفاقية تجارية وتعريفية بليبيا 11 مارس 1991، تبين القواعد الأساسية لإقامة منطقة تبادل حر ما بين الدول المغاربية تتضمن:

- إعفاء المنتجات الأصلية المحلية من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم باستثناء الرسوم التي تمس المنتجات المحلية وعند الضرورة، تعريفة تعويضية.

- المادة 6 توضح أن المنتجات الأصلية المغاربية، التي استخدمت خلال صناعتها مدخلات مستوردة من الدول الغير، تستفيد من نظام القبول المؤقت، وهي تخضع لحقوق تعويضية بـــ 17.5٪ في الدولة المستوردة النهائية على قاعدة قيمة السلعة التي يضاف إليها قيمة التكاليف.

- الدول الأعضاء مدعوة إلى تحضير قائمة بالسلع المعفاة من كل العراقيل غير التعريفية، كان يفترض أن تتوسع تدريجيا من أجل جعل الإعفاء الجمركي حقيقيا وفعليا.

- ظهور عراقيل خطيرة تمس فرع معين أو الوضعية الاقتصادية الشاملة وكذا إرادة حماية صناعة ناشئة من شأنها أن تؤدي بالدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير حمائية (المادة 11).

- تمنع الدول الأعضاء من اتخاذ تدابير الإغراق، دعم الصادرات وتغليط قواعد المنافسة الشريفة (المادة 12).

- لقد حددت المعاهدة معايير المنتجات الأصلية (المادة 13)، و يتعلق الأمر بـــ :

• المنتجات المتحصل عليها إجمالا من كل واحدة من الدول، بما فيها المنتجات الزراعية، منتجات الصيد، الحيوانات الحية، الموارد الطبيعية التي لم يطرأ عليها أي تحويل.

• المنتجات الصناعية التي تصل قيمتها المضافة في الدول المصدرة إلى 40٪على الأقل من قيمة المنتوج أو أن قيمة المواد الأولية الأصلية المحلية أو المغاربية تصل إلى 60 ٪ من القيمة الإجمالية للمواد الأولية المستعملة.

• المنتجات الصناعية الأخرى التي تظهر في القوائم المحضرة من خلال اتفاق مشترك، والمحددة لدرجة التحويل المفروض لكل منتوج، بشرط أن يكون هذا التحويل كافي.

ب – اتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية بين الدول المغرب العربي[15]: لقد تبنى رؤساء الدول أو ممثليهم بالجزائر في 23 جويلية 1990 اتفاقية متعلقة بتبادل المنتجات الزراعية ما بين دول اتحاد المغرب العربي، حيث يؤكد نص الاتفاقية على إرادة الدول في ترقية القدرات الزراعية لاتحاد المغرب العربي وتشجيع تدفق المنتجات الزراعية القاعدية في المنطقة من أجل تحقيق الأمن الغذائي المغاربي الشامل وإنشاء سوق زراعية مغاربية مشتركة.

كما التزمت الدول بإلغاء المنتجات الفلاحية الأصلية والمحلية المتبادلة بين الدول المغاربية من الحقوق الجمركية والرسوم التي لها نفس الآثار المقتطعة عند الاستيراد، باستثناء الضرائب والرسوم التي تمس المنتجات المحلية لكل دولة من الاتحاد، في إطار احترام، الرقابة الصحية والنوعية (المادة 2). كما تنص الاتفاقية على المنتجات المتبادلة (النباتية، الحيوانية، المنتجات البحرية، بما فيها المنتجات المحولة المرقمة من 1 إلى 24 في قائمة التعريفات الجمركية) يجب أن ترافق بشهادة أصلية (المادة 6).

وتلتزم الدول المغاربية بحماية المنتجات الزراعية الإقليمية ضد المنافسة الناتجة عن المنتجات المستوردة من الدول الغير بأسعار مدعمة، وكذا ضد عراقيل السوق والعمل من أجل تقريب وتوحيد تشريعاتها المتعلقة بالرقابة الصحية وسياسات الأسعار (المادة 8 و9). كما أن الاتفاقية تعترف بحق كل طرف في اللجوء إلى إجراءات الحماية في حالة حدوث عراقيل كبرى (المادة 1).

2.1.3. الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار وانتقال رؤوس الأموال:

نجد عدة اتفاقيات متعلقة بتشجيع الاستثمار نذكر منها:

أ- الإتفاقية المتعلقة بترقية وحماية الاستثمار بين دول المغرب العربي: وهذه الاتفاقية قد وقعت في قمة الجزائر (جويلية 1990)، دخلت حيز التنفيذ في 1993 وهذا بعد مصادقة أخر دولة عليها وهي المغرب.[16]

لقد تمخض عنها إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بتاريخ 1991/03/10، ولقد تم إبرام هذه الاتفاقية في 23 جويلـــية 1990 وتنص على أن كل بلـــد من بلدان اتحـــاد المغرب العربي، يشجع في إطار قوانينه الداخلية انتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطنيه إلى دول أخرى في الاتحاد، وكذا انتقال رؤوس الأموال المملوكة لمواطني الدول الأخرى من الاتحاد كما يشجع استثمارها عنده بحرية.

بالاضافه لاتفاقيات الجماعية لجأت الدول المغاربية منها الجزائر إلى إبرام والمصادقة على اتفاقيات ثنائية مع دول معينة[17]، رغب في استقطاب مستثمريها أو التعاون والشراكة معها في مجال الاستثمار، سواء أكانت تلك الدول عضو في الاتفاقيات الجماعية لتشجيع الاستثمار والتي صادقت عليها الجزائر، أو لا، وفائدة الاتفاقيات الثنائية تتجلى هنا، عند الرغبة في استقبال مستثمري دول وخاصة التي هي ضمن التكتل الإقليمي العربي ومنح عدة ضمانات (مالية، قانونية، قضائية).

أما عن موضوع الاتفاقيات الثنائية، فهو لا يختلف عن موضوع الاتفاقية الجماعية، بتناوله لتعاريف تحدد مفاهيم ومصطلحات الاستثمار في الاتفاقية، والتعهد بتشجيع وحماية الاستثمارات من المتعاقدين، مع تحديد شكل المعاملة المرجوة بينهما للاستثمار الأجنبي (المعاملة بالمثل أو الوطنية)، وتعويض الخسائر غير التجارية ومسألة نزع الملكية، وكيفية تسوية نزاعات الاستثمار. وهي مواضيع عامة تتفق معظم الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمار، وبذلك تلعب هذه الاتفاقيات دور في استقطاب رؤوس أموال ومستمرين من دول المغرب العربي في أحسن الظروف.

ب- الإتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل: لقد وقعت بالجزائر في جويلية 1990 ودخلت حيز التنفيذ منذ جويلية 1993.[18]

أن أهداف هذه الاتفاقيات تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والى تشجيع حركة الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الطرفين، وهي أيضا تحدد طبيعة المعاملة الضريبية وبالتالي الحد من الازدواج الضريبي.

وهناك بعض الدول لا تلجأ إلى معالجة الازدواج الضريبي من خلال الاتفاقيات إذ أن أكثر دول العالم لا يوجد بينها اتفاقيات لجنب الازدواج الضريبي لا بد من وجود طرق ولكنها لا تغني عن الاتفاقيات لأن الاتفاقيات تكون من مصلحة الدولتين وفي نفس الوقت حماية للمستثمرين في كلا الدولتين أن وجدت.

لقد عملت الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي على وضع مجموعة من القواعد الاتفاقية التي تسمح للدول المتعاقدة بقبول تطبيق تشريعات الجبائية للدول الأعضاء في الاتفاقية على ترابها مثل المغرب[19]، حيث يمكن للدول المتعاقدة أن تتفق على تقديم الدعم والمساعدة لبعضها البعض، طبقا للقواعد الخاصة

لتشريعاتها وتنظيماتها وذلك قصد تحصيل الضرائب المنصوص عليها في الاتفاقية وكذا الزيادات في الحقوق والحقوق الإضافية وتعويضات التأخير والفوائد والمصاريف المرتبطة بهذه الضرائب، عندما تكون هذه المبالغ مستحقة نهائيا، طبقا لقوانين أو نظم الدولة المطالبة، حيث تقوم الدولة المطلوبة بناء على طلب من الدولة الطالبة بتحصيل الديون الجبائية لتلك الدولة وفقا لتشريع والممارسة الإدارية المعمول بهما عند تحصيل ديونها الجبائية الخاصة به.

ج- اتفاقية إنشاء المصرف المغربي لاستثمار والتجارة الخارجية[20]: وقعت في الدورة الثالثة لمجلس الرئاسة بتاريخ 1991/3/10م، وعلى الرغم من مصادقة أربع دول عليها ما بين 1992 و1993 وإيداع وثائق المصادقة لدى الأمانة العامة للاتحاد، فان المغرب لم يصادق عليها إلا سنة 2002 وأودع وثائق المصادقة لدى الأمانة العامة في 23 أبريل 2002، مما أعطى دخولها حيز التنفيذ لمدة عشرية من الزمن.

المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية هو مؤسسة مالية دولية ذات شخصية قانونية، استقلال واستقلالية المالية. وتشكل اتفاقية إنشائها ونظامها الأساسي إطارها القانوني الذي يحدد أهدافها ومهامها وهيكل رأسمالها وقواعد حكمها والقواعد المتعلقة بالتنظيم المؤسساتي والإدارة وفوائد حصانات البنك.[21]

يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومتكامل ومندمج، وإعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية. وكذا تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية.

2.3 عقبات قيام التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي والحلول الممكنة:

هناك عدد من المشاكل والعقبات التي تحول دون الوصول للتكامل والتعاون الاقتصادي المغاربي التي تحتاج لحل كما يلي:

1.2.3. عوائق إزدهار وفاعلية التكامل الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي:

هناك عدة عوائق تقف أمام حيوية وفاعلية التكتل العربي الإقليمي، وهي كما يلي:

أ- الخلافات البينية بين الدول المغاربية خصوصا بين الجزائر والمغرب سواء تعلق الأمر بمسألة الصحراء الغربية أو التنافس على زعامة المنطقة، فقد أنتجت هذه الخلافات على الدوام سياسة المحاور التي كانت قبل تأسيس الاتحاد المغاربي ومازالت مستمرة، فقد تبلورت في إطار اتفاقيات ووحدة ثنائية كإتفاقية الايخاء بين الجزائر وتونس وبين ليبيا وتونس وألغيت بعد ستة أشهر واتفاقية الاتحاد بين المغرب وليبيا العام 1984 إلى درجة أنها عرضت على الاستفتاء الشعبي في المغرب والمؤتمر الشعبي في ليبيا للموافقة عليها وألغيت بعد سنتين نتيجة قيام بيريس شمعون بزيارة إلى المغرب العام 1986، واتفاقية الوحدة بين الجزائر وليبيا في سبتمبر 1988، وما يبقى على تغذية هذا الطرح هو لعبة التوازنات الإستراتيجية التي تديرها القوى الكبرى بين البلدين باقتدار، وفي مقدمة هذه القوى نجد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

ب- سياسة المحاور المغاربية والتناقض في التوجهات البينية لم يكن مغاربياً فقط وإنما تجسد على المستوى الإقليمي والخارجي أيضا، فالمغرب وتونس وموريتانيا كانا ضمن ما يسمى بمحور الاعتدال العربي في حين كانت ليبيا والجزائر ضمن محور الممانعة المعارض للتطبيع مع إسرائيل، وهذا بدوره أثر على تطوير العمل المغاربي المشترك، وبلورة أفكار التأقلم مع المتغيرات التي شهدتها الساحتين العربية والدولية.

ج - المبادرات الخارجية ومشاريع الشراكة التي طرحت على الدول العربية والمغاربية وانخرطت في البعض منها على غرار (مشروع الشراكة الأورومتوسطية، مشروع الشرق الأوسط الكبير، مبادرة آيزنشتات الأمريكية) حيث أدى ذلك إلى دخول الدول المغاربية في اتفاقيات شراكة بشكل منفرد أثرت سلبا على الإجماع المغاربي

ونقاط التوافق، ناهيك عن أنها فرضت على الدول المغاربية التزامات متناقضة مع أهداف الاتحاد وطموحاته.

د- طبيعة المعاهدة ونظام التصويت على الاتفاقيات والمشاريع والتي تتسم بالجمود، وتعيق سرعة الحركة في تفعيل المشاريع، وتحد من فاعلية الاتحاد وأجهزته في التفاعل بإيجابية وآنية مع المتغيرات والتحديات المطروحة في الساحة المغاربية.

ه- دور القوى الخارجية في استمرار تموضع الخلافات المغاربية البينية، وإن كانت هذه القوى ولاشك في ذلك ترغب في رؤية إتحاد مغاربي بأسواق مفتوحة، وحدود مفتوحة، وسيادات مفتوحة أيضا، إلا أن ما لا ترغب في رؤيته مطلقا هو اتحاد مغاربي لا يحقق لها هذه الآمال وعلى العكس من ذلك تخشى من قيام اتحاد مغاربي مدافع عن مصالح شعوبه، فخلال الفترة الوجيزة التي تلت تأسيس الاتحاد المغاربي، وبعد المكاسب التي تحققت في هذه الفترة وفتحت باب الأمل، للتخلص من التخلف واللحاق بركب التطور الاقتصادي، رأت الدول الأوروبية أنه من صالحها التسريع في التوقيع على اتفاقيات انفرادية مع الدول المغاربية لتشتيت ما تحقق من مكاسب، ولعرقلة تطور هذا التكامل الذي لا يخدم مصالحها ورغباتها في إبقاء تبعية المنطقة لها.[22]

و- اختلاق النظم لتشريعات الاقتصادية، فهناك العديد من الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تواجه التعاون العربي في جانبه الاقتصادي وخاصة المجال الصناعي في غياب قوانين جادة للتنسيق والتعاون بين الدول، حيث يوجد بعض القوانين تفرض المشاركة المحلية للمستثمر الوطني مثل الجزائر (قاعدة 49- 51)، ومنح مزايا للمستثمر الوطني فقط دول المستثمر العربي الأخر، وتفشي الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية التي تحد على حركة وانسياب السلع والخدمات بين الدول العربية.

ز- وجود العراقيل الإدارية التي لها دور أساسي في الحد من انتقال رؤوس الأموال وصناعة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، هذه العوائق مرتبطة بالتنظيم الإداري مثل الازدواج الضريبي ونظام الحصص على الواردات أو القيود الممارسة على الصادرات والواردات، وكذلك التراخيص الإدارية المطلوبة في الملف الإداري والمماطلة في دراسة الملف وتسليم الرخص..، مما يجعل تشجيع التعاون التجاري والمبادلات التجارية ضئيلة جداً.[23]

2.2.3. سبل تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي:

إن البحث عن سبل لمواجهة معوقات التعاون الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي سيمكن من تحسين أداء التبادل التجاري وتنميتها، ونذكر بعض السبل وهي:

أ- يتطلب تعزيز التكامل الاقتصادي البيني لدول إتحاد المغرب العربي من خلال تحييد جانب المبادلات من الخلافات السياسية حتى تستطيع أن ترسم إستراتيجية تمكن من نمو جانب التبادل التجاري والذي من الممكن أن تحقق التكامل الاقتصادي لهذه الدول.

ب- تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية وكذا اشتراك القطاع الخاص الذي يمكنه أن يساهم في رفع العراقيل التي تحد من تعزيز التبادل التجاري المغاربي، عن طريق التعريف بمختلف القطاعات التي تشكل فرصا تصديرية لمنتجي دول الاتحاد.

ج- القيام بالدراسات من أجل وضع قاعدة بيانات تسمح بالتعرف على فرص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين دول المنطقة، التي تؤدي إلى إمكانية التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين، التي ستمكن من إنشاء مشاريع تنموية يكون لها الدور في تنوع المنتجات مما يفتح المجال أكثر لنمو التبادل التجاري البيني.

د- تشجيع الانفتاح على جميع دول المنطقة من خلال تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتصدير، أين تستحوذ أوروبا على حوالي90% من صادرات المصانع التونسية والتي يشكل قطاع النسيج والملابس الجاهزة 70% منها، حيث يجدر أن

تتوجه نحو الداخل لخدمة التبادل التجاري البيني لدول المغرب العربي من أجل تنمية حقيقية.

ه- إقامة سوق مشتركة تمكن من تسهيل حرية انتقال الأشخاص والسلع، وتأسيس منطقة تجارة حرة مغاربية، التي تمكن من ضم أكثر من 80 مليون مستهلك والتي من شأنها استقطاب مستثمرين جدد .

و- إنشاء بنوك ومؤسسات وطنية لتمويل التجارة وضمان ائتمان الصادرات من أجل إنعاش التبادل التجاري بداخلها، ولقد اتجهت بعض الدول العربية لإقامتها، ومنها الجزائر والمغرب.[24]

خاتمة:

وفي الأخير نستنتج أن التكامل الاقتصادي المغاربي يعتبر البديل الأول لمواجهة التكتلات الدولية، ورغم الصعوبات والعقبات التي تعيق تحقيق وتعميق المشروع التكاملي، بالنظر للمقومات التي تمتلكها دول المغرب العربي، وهو وسيلة لمجابهة المخاطر التي تحدق بها لذلك كانت السباقة لإقامة تكتل عربي سياسي واقتصادي، كما أثبتت التجارب في العالم انه لا يمكن لدولة وحدة تحقيق أهدافها لوحدها خاصة في مجال التنمية الاقتصادية فلابد من تعاون وتكتل إقليمي يكفل ذلك، لذلك تم تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989.

فدول المغرب العربي ساهمت عبر عدة مجهودات للوصول إلى تعاون وتكامل اقتصادي من خلال عقد مؤتمرات واتفاقيات دولية وإنشاء هيئات و مؤسسات إقليمية، لكن يبقى مفهوم التكامل الاقتصادي وحجم التعاون الاقتصادي ضئيلا جدا، وها ما يفسره الخبراء في مجال الاقتصاد، فبرغم من توقيع 40 اتفاقية تدعم بعضها التبادل البيني، كاتفاقية التعريفة التجارية واتفاقية التبادل الحر، فإن الكثير من هذه الاتفاقات بقي حبرا على ورق، ومع ذلك يجري العمل حثيثا لإكمال البروتوكولات الملحقة

باتفاقية منطقة التبادل الحر المغاربية التي وقع وزراء الخارجية عليها في يونيو 2010 بطرابلس، وتم في يناير 2013 وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكول الخاص بالتقييم الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي الملحق به.

إن التكامل الاقتصادي بين دول المغاربي وخاصة الدول المتوسطية على امتداد السنوات الماضية لم تصل للهدف المنشود من إقامة تكتل اقتصادي عربي بسبب عدة عوامل تتمثل في غياب الإرادة السياسية لبعض قادة الدول والخلافات (مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب) لما لها دول في التبادل التجاري، واختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا المتعلقة بالمنطقة، من خلال ما سبق يمكننا عرض بعض التوصيات والمقترحات لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية بعد دراسة موضوع "واقع وفرص التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي.."، لذا نقترح ما يلي:

– وضع خطة شاملة للوصول للتكامل الاقتصادي المغاربي وذلك بتطوير التجارة والاستثمار البيني.

– إنشاء هيئات وتكتلات اقتصادية مغاربية تعمل على توحيد وجهات النظر فيما يخص الشؤون الاقتصادية، ودراسة نقاط الضعف والقوى لاتحاد المغاربي. والسرعة في إنشاء منطقة التبادل الحر.

– تنسيق بين الدول ومؤسساتها وهيئاتها الإقليمية من اجل ضمان المصالح الاقتصادية المشتركة، ودعم تنمية وانتعاش التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية، وتعزيز دور الاتحاد في مجال التبادل التجاري وحل النزاعات الإقليمية سواء كانت اقتصادية أو سياسية وإزالة العوائق أمام حرية انتقال رؤوس الأموال والمستثمرين العرب.

– إنشاء سوق عربية مشتركة بين دول المغرب العربي وتحسين جودة المنتجات العربية وجعلها قادرة على منافسة المنتجات الأخرى وخاصة الأوروبية، داخل الأسواق العالمية.

– تطوير البنى التحتية، وتخفيف الإجراءات الجمركية وتقليص مدة دراسة ملفات المشاريع الاستثمارية.

– إعادة النظر في بعض القوانين والتشريعات الداخلية والاتفاقيات الثنائية ومتعدد الأطراف بما يسمح بزيادة فرص التبادل التجاري والتكامل بين دول المغرب العربي.

– اللجوء إلى الحوار لحل المشاكل بين دول المغرب العربي، وتنشيط الهيئات الإقليمية المخولة لحل المنازعات.

المراجع:

(1) قانون رقم 83– 06 المؤرخ في 21 مايو 1983 المتضمن الموافقة على معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس المبرم بتونس في 19 مارس 1983، الجريد الرسمية عدد22، و كذا المرسوم رقم 83– 377 المتضمن المصادقة على معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس، الجريد الرسمية عدد 23.

(2) رشيد بوكساني، أحمد دبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية_الأوروبية، المنعقد بـــ 08 و09 ماي 2004، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، ص 07.

(3) مرسوم الرئاسي رقم 89– 54 المؤرخ في 2 مايو 1989 المتضمن المصادقة على إنشاء اتحاد المغرب العربي الموقعة بمراكش يوم 17 فبراير 1989، الجريد الرسمية عدد 18.

(4) المادة 02 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، نفس المرجع سابق.

(5) موقع الالكتروني لاتحاد المغرب العربي،https://maghrebarabe.org/، تاريخ الاطلاع يوم 02/ 05/ 2019، على الساعة 21:30 مساءأ.

(6) د. عادل مساوي، د. عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي (التفاعلات المحلية و الإقليمية والإسلامية)، ص ص، 378، 379، http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir/4-3-8.pdf

(7) فيصل بهلولي، إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الدولية الراهنة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، العدد 14/ 2014، ص 188.

(8) حسين فريجة، التعاون بين الجزائر والدول الإفريقية– آفاق وطموح، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، المجلد 1, العدد 1، 2002، ص ص 201، 202.

(9) رقية بلقاسمي، اتحاد المغرب العربي: قراءة اقتصادية للأهداف من منظور الطرح الوظيفي الجديد، مجلة المفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، العدد الرابع عشر، 2014، ص 246.

(10) الأمر رقم 70– 02 المؤرخ في 21 فبراير 1970 المتضمن المصادقة على الاتفاقيات الجزائرية التونسية الموقعة بتونس في 6 يناير سنة 1970، الجريدة الرسمية عدد 19.

(11) رقية بلقاسمي، نفس المرجع، ص 246.

(12) قانون رقم 90– 13 المؤرخ في 2 يونيو 1990 المتضمن الموافقة على بروتوكول الاتفاق المتعلق بإنشاء شركة جزائرية مغربية لدراسة أنبوب الغاز الطبيعي المغاربي/ الأوروبي. الجريدة الرسمية عدد 23

(13) حسين فريجة، نفس المرجع السابق، ص 203.

(14) مرسوم رقم 90– 422 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990 المتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي الموقع في 23 يوليو 1990، الجريد الرسمية عدد 06، المعدل بمرسوم رقم 92– 83 المؤرخ في 29 فبراير 1992 المتضمن المصادقة على الاتفاقية التجارية

والتعريفية بين الدول اتحاد المغرب العربي، الموقعة بمدينة راس لانوف (ليبيا) بتاريخ 09 و 10 مارس 1991، الجريدة الرسمية عدد 17.

(15) مرسوم رقم 92- 85 المؤرخ في 29 فبراير 1992 المتضمن المصادقة على الملحق المتعلق بتعديل المادة 2 من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية عدد 17. ونص القانون التونسي عدد 1 لسنة 1991 مؤرخ في 11 فيفري 1991 المتضمن الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية (الرائد الرسمي عدد 13 مؤرخ في 15 فيفري 1991).

(16) المرسوم الرئاسي رقم 90- 420 المؤرخ 22 ديسمبر 1990 المتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية تشجيع وضمان بين دول الاتحاد المغرب العربي، الموقعة في الجزائر بتاريخ 23 يوليو 1990، الجريدة الرسمية رقم 06.

(17) مرسوم رئاسي رقم 03-210 مؤرخ في 05مايو 2003 يتضمن التصديق على اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الموقعة بسيرت في 06 غشت 2001، الجريدة الرسمية عدد 33 .

(18) المرسوم الرئاسي رقم 90-424 المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي، الموقعة في الجزائر بتاريخ 23 يوليو 1990، الجريدة الرسمية عدد 06.

(19) ظهير شريف رقم 1.93.319 صادر في فاتح رمضان 1432 الموافق لـــ 2 أغسطس 2011، بنشر الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة بالجزائر في فاتح محرم 1411 الموافق لـــ 23 يوليو 1990، جريدة رسمية عدد 6049 الصادرة بتاريخ 21 ماي 2012.

(20) مرسوم رئاسي رقم 92- 247 المؤرخ في 13 يونيو 1992 المتضمن المصادقة على اتفاقية إنشاء المصرف المغرب العربي، الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) بتاريخ 9 و 10 مارس 1991، الجريدة الرسمية عدد 45.

(21) موقع الاليكتروني للمصرف المغاربي: https://www.bmice-maghreb.org/، تاريخ الاطلاع يوم 04/05/ 2019، على الساعة 21: 30.

(22) إبراهيم قلواز، الاتحاد المغاربي: مقومات و معوقات التفعيل، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة1 الحاج لخضر بالجزائر ، العدد السادس، مارس 2015، ص ص 281، 282.

(23) الحاج حنيش، التعاون الاقتصادي العربي في الميدان الصناعي – دراسة مرتكزة على انعكاسات منطقة التجارة العربية الحرة على تنمية الصناعة العربية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 4، 2008, ص ص 68، 69.

(24) كبور نعيمة، معوقات التبادل التجاري لدول إتحاد المغرب العربي وسبل مواجهتها، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، قليعة- الجزائر ، المجلد 11، العدد 22، ديسمبر 2014، ص ص 180، 181.